العلاقات العُمانية الإيرانية وأثرها على مجلس التعاون الخليجي

(١٩٨١ -٢٠٠٣)

.....

م. م. يوسف كاظم دعين التميمي

وزارة التربية / المديرية العامة لتربية صلاح الدين / قسم الاشراف التربوي

المستخلص

هدفت الدراسة إلى توضيح وبيان دور مجلس التعاون الخليجي في أهمية تعميق وتوثيق العلاقات بين جميع أعضائه وبيان الأسباب التي كانت سبب في تعجيل القيام به والتي من ضمنها الصراعات السياسية والأوضاع الغير مستقرة والثورات في بعض الدول وكذلك حرب الخليج ١٩٩٠م بين العراق والكويت، وغزو العراق ٢٠٠٣م، وهدفت الدراسة أيضاً إلى بيان دور السلطنة العُمانية في المجلس لما لها من موقع إستراتيجي متميز على مفترق طرق تجارية أو في منطقة ذات ثروات نفطية جعلها تقوم بدور متوازناً وحكيماً وينعكس بالخير وتبادل المنفعة مع جميع الدول المجاورة وغير المجاورة وأثر هذه السياسة في جعل السلطنة بلداً مستقراً سياسياً واجتماعيا واقتصاديا ، وإبراز التحديات والعقبات التي تواجه سياسة عُمان الخارجية وتحديد التوجهات المستقبلية لصانعي القرار، وكذلك إبراز دور إيران في أزمة الخليج الثانية عام (١٩٩٠-١٩٩١م) التي أُتيحت لها الفرصة لاستعادة دورها ووزنها على المستويين الإقليمي والدولي، وذلك بكسر العزلة والانفتاح الإيراني على الدول العربية والغربية على الرغم من استمرار التعقيد بين بعض دول الخليج وإيران رغم وجود علاقات اقتصادية وتجارية بين الطرفين، وتتناول الدراسة أيضاً ردود الفعل الأمريكية والنية التي تبيتها والأهداف الغير معلنة تجاه الأوضاع القائمة في المنطقة، وموقف كل من عُمان وإيران تجاه هذا الغزو الأمريكي للعراق، وبيان أثر النزاع بين عُمان والسعودية في تقارب العلاقة بين السلطنة وإيران وأثر ذلك على الأمن القومي لدول مجلس التعاون.

Abstract

Omani-Iranian relations and their impact on the Gulf Cooperation Council

(1981-2003)

This study aimed to clarify the role of the Gulf Cooperation Council in the importance of deepening and strengthening relations between all its members and to explain the reasons that led to the acceleration of its implementation, including political conflicts, unstable situations and revolutions in some countries, as well as the 1990 Gulf War between Iraq and Kuwait and the 2003 invasion of Iraq. The study also discusses Oman's role in the Gulf Cooperation Council because of its strategic position at a crossroads of trade or in a region with a wealth of resources that makes it plays a balanced and wise role and is reflected in good and mutual benefit with all neighboring and non-neighboring countries. And to highlight the challenges and obstacles facing Oman's foreign policy to define the future directions of decision-makers, as well as to highlight the role of Iran in the second Gulf crisis (1990-1991), which had the opportunity to regain its role and weight at the regional and international levels. Arab and Western States despite the continued complexity between some Gulf States and Iran, despite the existence of economic and trade relations between the two parties. The study also addresses the American reactions and intentions and the undeclared objectives of the situation List in the region, and the position of both Oman and Iran to the US invasion of Iraq, and the statement of the impact of the conflict between Oman and Saudi Arabia in the convergence of the relationship between the Sultanate and Iran and the impact on national security of the Gulf Cooperation Council countries.

المقدمة

تم إنشاء مجلس التعاون الخليجي أثناء الأزمات التي كانت تمر بها دول الخليج من ثورات وصراعات وحروب، فجاءت فكرة إنشاءه نتيجة للضرورة الملحة للتعاون بين الدول الست وهي (المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، ومملكة البحرين، وسلطنة عُمان) ويمثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ تأسيسه عام ١٩٨١ نقطة تحول في العلاقات العربية، وأنموذجاً ناجحاً في بناء إطار حدود عربي على مستوى الإقليم الخليجي، وإتحاد شامل بين هذه الدول الست، هذا بناءاً على الهدف الأساسي الذي قام من أجله المجلس وهو التعاون المشترك والتكامل ووحدة الهدف والمصير سعياً إلى تحقيق القوة التي يعقبها النجاح والتقدم، حيث تتشابه هذه الدول الست إلى حد كبير في أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، حتى في الأخطار والتهديدات الخارجية نجدها متماثلة مع بعضها إلى حد كبير .

ويقوم المجلس على مناقشة أهم القضايا المستقبلية التي تواجه دول الخليج العربية في جميع الميادين، ذلك لأنه يعبر عن التشابه الكامل ووحدة للهوية العربية الخليجية، فمن الناحية السياسية نجد أن دول المجلس جميعها ذات أنظمة "ملكية " وراثية، ومن الناحية الاقتصادية نجد أنها ذات اقتصاد احادي موجه نحو النفط والغاز الطبيعي الذي أصبح مطمع الكثير من الدول، ومن الناحية الحضارية نجد أن جميعها تتسم بوحدة اللغة (اللغة العربية) والدين (الإسلام) والتاريخ الذي يشكل عاملاً من عوامل وحدة المنطقة.

وتعد قضية حرب الخليج وما صاحبها، من القضايا المعقدة التي لها تأثير مباشر من الناحية السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية على استقرار المنطقة ، وقد أدى الغزو العراقي للكويت إلى تحول في مواقف مجلس التعاون الخليجي نحو إيران، حيث وجدت دول المجلس أنها مضطرة لفتح صفحة جديدة مع إيران لموازنة العلاقات التعاونية الإيرانية للخطر العراقي، واستأنفت المملكة السعودية علاقتها الدبلوماسية مع إيران، بعد أن وقفت بوضوح هي والكويت إلى جانب العراق في حربه مع إيران، وتردت حينها العلاقات بين مجلس التعاون وإيران بسبب قطع المملكة العربية السعودية علاقتها بالأخيرة بسبب إتباعها سياسة نفطية معادية أدت إلى خفض أسعار النفط، وهو ما سبب خسائر فادحة لإيران ، ومن جديد عادت العلاقات، وتم فتح صفحة جديدة في

العلاقات الدولية، ولكنه ليس بالأمر السهل كما تخيلت الرياض، ذلك لأن المملكة السعودية ساعدت العراق في حربه مع إيران مدة ثماني سنوات.

كما أدركت سلطنة عُمان بان موقعها الجيواستراتيجي قد حملها مسؤولية كبيرة تمثلت في المساهمة بشكل رئيسي في حماية مدخل الخليج العربي الذي يُعد من أهم خلجان العالم، وقد رسم السلطان قابوس بن سعيد سياسة عُمان الخارجية التي ترتكز على مبادئ متجذرة وراسخة تقوم على التعايش السلمي بين جميع شعوب العالم وحُسن الجوار، وعدم التدخل في شئون الآخرين الداخلية، وإيجاد علاقات طيبة مع مختلف دول العالم، ويتضح دور إيران في مواقفها السلمية الإيجابية في حل النزاع بين العراق والكويت، وكذلك محاولاتها التدخل لحل الأزمة التي يمر بها العراق أثناء الاحتلال الأمريكي له.

مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في معرفة مدى تأثير السياسة الخارجية للسلطنة العُمانية وأيضا الإيرانية على أمن الخليج العربي، خصوصا بعد أن زادت الصراعات بين دول المنطقة الأمر الذي يستدعي الأخذ بالحيطة والحذر واتخاذ الإجراءات اللازمة من حيث الإتحاد والتعاون المتبادل المشترك ومواجهة التهديدات والتحديات الخارجية المختلفة، فقد أحدث الاحتلال العراقي للكويت بأن جعل من دول مجلس التعاون الخليجي أكثر تماسكاً لإحساسها بالخطر المشترك، ومن بعد ذلك حرب الخليج الثالثة التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق دون الرجوع إلى مجلس الأمن مما يثير إشكالية في مدى شرعية الحرب ودوافعها وأهدافها وانعكاساتها على دول الخليج العربي بشكل عام، والعراق والكويت بشكل خاص، لذا تسعى الدراسة إلى معرفة مدى قدرة بعض دول الخليج العربي على حماية نفسها في ظل الوضع الدولي الجديد وفي ظل الصراعات والأزمات المختلفة، والكشف عن الأدوار التي قامت بها في ظل هذه الأحداث، ويمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

١- ما هي دوافع وأهداف قيام مجلس الأمن التعاون الخليجي ؟
٢- ما الأدوار والتوجهات التي قامت بها دول مجلس التعاون الخليجي تجاه الأزمة العراقية الكويتية؟
٣- ما أثر العلاقات العُمانية الإيرانية في الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي؟
٤- ما هي الأسباب الحقيقية التي أدت إلى الغزو الأمريكي للعراق؟
ما أثر تقارب العلاقة بين عُمان وإيران في ظل النزاع ؟

المبحث الأول

نشأة مجلس التعاون الخليجي والعلاقات العُمانية الإيرانية (١٩٨١ -١٩٩٠م)

في تشرين الثاني من عام ١٩٨٠م عُقد مؤتمر القمة العربي في عُمان عاصمة الأردن حيث تم فيه مناقشة فكرة التعاون الخليجي لأول مرة على مستوى القادة بشكل رسمي، حتى أصبح موضوعا للدراسة والبحث بين المؤسسات السياسية بين الدول، وعلى هامش ذلك عُقد مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف بالمملكة العربية السعودية حيث تم بحث هذا الموضوع جديا بين أصحاب ملوك وامراء الخليج، ولأول مرة تم الاتفاق مبدئيا على قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربي على أساس مشاركة الدول الست وسرعان ما بدأت الخطوات اللازمة لتحقيق هذه الفكرة في أسرع وقت ممكن، وتوفير الضمانات التي تجعل هذا المجلس ينطلق بقوة منذ بدايته في تحقيق الأهداف الوطنية للدول الست وفي الوقت نفسه يكون إضافة لها في العمل العربي المشترك[١] .

وفي الرابع من شباط ١٩٨١م عُقد في الرياض اجتماع بين وزراء خارجية كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان، وقطر والكويت لتعميق وتطوير التعاون والتنسيق بين دولهم في كافة المجالات[٢]، ومن ثم كان للجميع بيان ختامي أعلن فيه إنشاء مجلس التعاون الخليجي، وذلك لتوطيد وتبادل العلاقات الخاصة والسمات المشتركة والأنظمة المتشابهة بين هذه الدول لما لها من أهمية في تعميق وتوثيق الروابط والصلات بين أعضائه في مختلف المجالات وكذلك وضع نظم متماثلة في المجالات الاقتصادية والمالية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية والمواصلات بأنواعها المختلفة والإعلامية والجوازات والجنسية وحركة السفر والنقل والشؤون التجارية والجمارك ونقل البضائع، والشؤون القانونية والتشريعية [٣] .

وقد تم تأسيس مجلس التعاون الخليجي حينما أدركت دول الخليج خطورة هذه الأوضاع المتعاقبة فسعت إلى إقامة كيان سياسي اقتصادي يمكنها من التعامل مع المتغيرات العالمية، ويكون أداة إقليمية تساعد على تحقيق الأمن ففي إطار مجلس التعاون الخليجي جاء مفهوم التعاون هذا كصيغة مناسبة ومرحلية تحتفظ فيه كل دولة بسيادتها كعضو وتتعاون بموجبها اقتصاديا وسياسياً واجتماعياً بما يحقق لها النهوض والتقدم الذي يعم عليها وعلى المنطقة في آن واحد، ولكي تتهيأ في المستقبل لتقبل فكرة دمج السياسات الوطنية والأخذ بمفهوم أكثر مرونة للسيادة لصالح التجمع الإقليمي الخليجي[٤].

- **العوامل التي عجلت بقيام مجلس التعاون الخليجي :**

١- لعل من الأسباب التي ساهمت في إنشاء مجلس التعاون الخليجي تلك الاختلافات والتغيرات السياسية في منطقة الخليج العربي والتي تؤكد أن الأوضاع الخليجية غير مستقرة خاصة على الصعيد الأمني والذي يُعد السبب الرئيسي في هذا الوضع الممتد منذ السبعينات، مما نتج عنه عدم الاستقرار على الحدود بين الدول الخليجية وتفاقم المشكلات والخلافات في الفترة الأخيرة، حيث إن الثورة الإيرانية في أواخر السبعينات خاصة في عام ١٩٧٩م والحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠_١٩٨٨م وحرب الخليج (الغزو العراقي للكويت) ١٩٩٠م كل هذا أدى إلى تحول كبير في المنطقة الخليجية بأكملها، وتدخل الدول الأجنبية ، فوصل الحال إلى أن انخفض مستوى التعاون الاقتصادي والتجاري والاجتماعي بين البلاد العربية والخليجية، وازداد الوضع سوء بعد حروب الولايات المتحدة الأمريكية مع أفغانستان(٥).

تعتبر الحرب العراقية –الإيرانية١٩٨٠_١٩٨٨م أحد الأسباب المباشرة التي عجلت بقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك بسبب حجم المخاطر التي حملتها هذه الحرب لدول المنطقة بسبب مجاورتها لمسرح العمليات الحربية والمخاوف من انهيار كبير يصيب أحد طرفي الحرب ويخل بحالة توازن القوى في المنطقة أو ما قد تمليه ضرورات الحرب على أي منهما الى اللجوء بصورة متزايدة للمساعدات الأجنبية بالشكل الذي يفقده قدرا كبيرا من استقلاله وسيادته، وكانت التقديرات ترى أن انهيار إيران يحمل معه مخاطر وصول حزب تودة الشيوعي الإيراني إلى الحكم، وأن حاجة العراق للسلاح قد تدفعه للدوران في فلك السياسة السوفييتية وفي جميع الأحوال تصبح المنطقة مسرحا ملتهبا لصراع القوى العظمى، الأمر الذي يهدد أمن واستقلال دولها (٦) .

٢- شكل النظام الدولي القائم والتوجهات التي تحكمه وحال الاقتصاد العالمي ومدى حاجة القوى الكبرى فيه إلى النفط(٧) جعلها تستند إلى علاقة المنفعة المتبادلة من دون عمق حضاري وقومي حتى أصبحت محكومة بحزمة من العوامل تخرج عن حدود السيطرة الخليجية، فعلاقة الأنظمة الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي مع العالم أجمع قامت في إطار تحالف إستراتيجي قائم على معادلة الأمن مقابل النفط، وقد تمكنت من الاستفادة من علاقتها مع الوطن العربي في حماية استقرارها الداخلي على الرغم مما واجهته من مخاطر محلية وإقليمية (٨) .

• دور عُمان في مجلس التعاون الخليجي :

تطل سلطنة عُمان على مضيق هرمز وعلى الخليج العربي وقد أولت عُمان اهتماما كبيرا بالعمل في إطار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجاء اهتمامها بجميع الأحداث المحيطة بالخليج العربي، وأصبح الانتماء الخليجي يشكل أساسا من أسس السياسة العُمانية، ولهذا فهي إحدى الدول الرئيسية التي ساهمت في إنشاء المجلس عام ١٩٨١م[٩].

وتُعد قمة مسقط التاريخية المعروفة بقمة الانطلاق والتي عقدت في مسقط خلال الفترة من (٣-٦ تشرين الثاني عام ١٩٨٥م) كانت هذه القمة بحق واحدة من أهم مؤتمرات القمة الخليجية، حتى أن كبار المسؤولين بمجلس التعاون اتفقوا على تسميتها بقمة الانطلاق لأنها تأتي بعد جولة طويلة من الاجتماعات على المستويات كافة منذ تأسيس المجلس، وسوف تؤدي إلى تبني خطط العمل المشترك من أجل مصلحة وأمن المواطن في دول المنطقة، إن للشخصية التاريخية العمانية دوراً في الأوضاع السياسية الراهنة في سلطنة عُمان ، لا تزال تمارس شخصيتها السياسية الراهنة من خلال تاريخها السياسي، ذلك التاريخ الذي صاغته بتحولاته ومساراته كافة، وبأوقات ظرفية وتراكمات تاريخية، دفع عُمان إلى إحداث قطيعة سياسية، فعُمان وإن أصبحت عضواً فعالاً في الجامعة العربية، وأيضاً عضوا مهماً وفعالاً في منظومة مجلس التعاون الخليجي، فهي لا تزال تمارس اليوم أدوارها الإقليمية والدولية باعتبارها دولة ذات كيان تاريخي مستقل عن التمركزات التاريخية للبلدان العربية والإسلامية[١٠].

وتحتفظ عُمان لنفسها بمساحة خاصة من التفرد والدليل على ذلك أن خيارها الاستراتيجي محكوم بذلك الإحساس بالتفرد – (كما توحي سياستها الخارجية)، إلا أن نظامها السياسي القائم على الشرعية الوراثية يتماثل تماما مع هياكل السلطة القائمة في بلدان الخليج العربية الأخرى، كما تسعى سلطنة عُمان منذ أن اشتركت في تأسيس مجلس التعاون الخليجي بين دول الخليج العربي (١٩٨١م) إلى تطوير وتنمية التعاون القائم في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية بما يدعم المسيرة الخليجية تلك المتصلة بالأمن الإقليمي لصالح الدول العربية في الخليج [١١] .

وقد تبنت عُمان إستراتيجية للتفاعل السياسي منذ أوائل السبعينيات ويعني هذا عملياً إدراك حقيقة أن نظام الأمن الإقليمي في الخليج يؤكد الحاجة إلى دور مشترك تؤديه الوحدات السياسية الجديدة سوياً من أجل حماية مصالحها المشتركة والدفاع عنها[١٢] والتركيز على العلاقة بين دولة عُمان وعلاقتها بالدولة الإيرانية والتي عرفت على إنها علاقة استثنائية على مر التاريخ، فقد كان صراع طويل بين الدولتين ولكن بدأ بالتلاشي عن طريق التطبيع السياسي بين الدولتين، واختلفت أراء الباحثين ورؤيتهم للأمر إن كان ايجابياً أم سلبياً خاصة بعد تدخل الغرب انتهازاً للأحوال غير المستقرة في البلدان العربية،وكان لكلاً من الطرفين حجج قد احتج بها في مواجهة الآخر، على الرغم مما تتسم به عُمان من عزلة عن الدول العربية إلا أن مجلس الأمن الدولي والدول العربية قد ألقوا المسؤولية على عاتق الدولة العُمانية في أن تحافظ على الأمن الخليجي نظراً لعلاقتها بإيران وتعددت بذلك الآراء وازدادت الحاجة لتفسير العلاقة بين الدولتين، وتعددت الجوانب التي يمكن النظر بها إلى العلاقة العُمانية – الإيرانية فاختلط المنظور العقلاني بالانفعالي والعاطفي فيما يخص علاقة الدولتين، واختلفت الآراء ما بين الإشادة بدور الدولة العُمانية، وانتقاد سياستها في آن واحد[١٣].

- **جذور العلاقات الإيرانية العُمانية :**

كانت العلاقة بين عُمان وإيران لفترة طويلة علاقة مضطربة عدائية بالرغم من الجيرة بين الدولتين، خاصة أنهما يسيطران على مدخل الخليج العربي بأكمله عن طريق البحر، ولم تكون دوماً علاقة طيبة تتسم بالود والتعاون ولكن بالتراكمات التاريخية والعديد من المحاولات وحفاظاً على المصالح المشتركة ونبذ الصراعات والحروب طبقاً لما تتجه إليه السياسة العُمانية تم التقارب بين الدولتين واتخذت هذه العلاقة شكل التقارب السياسي بين الدولتين بعد تولي السلطان قابوس بن سعيد[١٤] الحكم عام ١٩٧٠م، واعترف شاه إيران بحكومة السلطان، إذ كانت إيران ثالث دولة في العالم تعترف بالنظام السياسي للسلطان قابوس بعد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا[١٥].

وازداد التقارب بين عُمان وإيران وأصبحت علاقتهم أكثر قوة ومتانة نتيجة إلى التحولات السياسية والفكرية في الشؤون الداخلية في عُمان ومنطقة الخليج العربي، وكأن سلطنة عُمان قد وجدت قوة إستراتيجية تدعمها بعد أن كانت تمر بحالة من العزلة عن دول الخليج العربي والتي كانت تهددها بشكل غير مباشر، ولكن سرعان ما ازدادت صدمة السلطنة العُمانية بسبب التهديدات والتحديات المختلفة على الصعيد الدولي والداخلي

وخاصة، المد الوهابي[١٦] للملكة العربية السعودية، والحركات اليسارية[١٧] المسلحة المدعمة في الداخل، وأيضاً المشروع الأمامي الذي حقق دعماً سياسياً في المحيط العربي متكئاً على المد القومي المناهض للاستعمار الغربي، الذي كان صاعداً آنذاك، ولكن السياسة العمانية استطاعت أن تحاصر المشروعين معاً وأن تُضعف من قوتهم وتكسر شوكتهم[١٨].

كل تلك التحديات والتهديدات التي لحقت بالسلطنة العُمانية أدت إلى زيادة دوافع الحيادية والسياسية خوفاً من أن يدفع بها إلى حروب وصراعات لا طاقة لها بها، فلا تتدخل في أي صراع إلا بحساب ، وعلى الرغم من هذا إلا أن جميع هذه الأحداث لها دور كبير في تأصيل وتقوية العلاقات العمانية – الإيرانية، وذلك أيضاً لأن إيران قد قامت بدور بارز لدعم السلطان قابوس عسكرياً إلى جانب كلٍ من الأردن وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، في الوقت الذي كانت بعض البلدان العربية تدعم الثوار ولم تقف في وجههم لحماية الدولتين الإيرانية والعُمانية، ولا يمكن الحكم أن تلك المساعدات كانت نابعة من الكرم الإيراني نحو العرب ولكن الضرورات السياسية والمصالح المشتركة دعت إلى المساعدة والمساندة للدولتين عند مواجهة أي أزمة، وهكذا بدأت عُمان تزداد يقيناً بأهمية " الجغرافيا السياسية "في اللعبة الإقليمية والدولية، وقد كانت معظم خطابات السلطان قابوس السياسية في البدايات الأولى لحكمه بعد عام ١٩٧٠م تؤكد أهمية الجغرافيا السياسية في الحفاظ على لعبة التوازنات الإستراتيجية في الخليج العربي[١٩].

لم تتأثر العلاقات العُمانية الإيرانية عقب وصول الثورة الإسلامية ، إلى الحكم في إيران، على العكس من غيرها من البلدان الخليجية والعربية على وجه التحديد وذلك بعد القضاء على الثورة الاشتراكية (الشيوعية) [٢٠] في جنوب عُمان بمساعدة إيران ودول أخرى، والقضاء على المشروع السياسي – الديني، وهو ما شكل خطراً مباشراً بات يؤرق السلطة السياسية في عُمان، الأمر الذي أدي إلى المزيد من التقارب العماني – الإيراني، وظلت العلاقة بينهما قوية ومتينة، لمنع أي اختراق سعودي وهابي[٢١] وما يُعرف بـ (الإسلام الوهابي)، ومن خلال عدة سنوات مَرّت وباختلاف الأنظمة القائمة في الدول وجدت عُمان أنها قد تكون مهددة داخلياً، من الجنوب ومن الشمال، فمن الجنوب التدخل العدني، ومن الشمال الاحتلال السعودي ولكن في ظل هذا لم تتجه عُمان إلى السيطرة إقليميا على أي من الدول ولكن حاولت أن تقدم المساعدات بمختلف أشكالها سواء مادية أو معنوية [٢٢].

وحتى في الحرب الإيرانية العراقية استمرت العلاقة بين عُمان والدولة الإيرانية، والتي كانت الخليج طرفاً فيه بسبب غير مباشر عن طريق توفير الأسلحة للجيش العراقي آنذاك، وقد ساعدت الدولة العُمانية على حل النزاع بين كلاً من العراق وإيران ورفضت أن تقاطع إيران بشكل نهائي وتنعزل عنها اقتصادياً وسياسياً أو أن تسمح للعراق باستغلال أراضيها لمحاربة إيران ، وتجلى دور السلطنة بعد انتهاء الحرب عن طريق محاولات إصلاح العلاقة بين كلاً من المملكة العربية السعودية وإيران، وحتى بين مصر وإيران بعدما انقطعت العلاقات السياسية بينهما، وساهمت في تحرير الأسرى المشاركين في الحرب بين العراق وإيران[٢٣].

وخلال العقود الأربعة من عمر النظام الإيراني لم تشهد العلاقات بين البلدين صراعات حادة باستثناء بعض الأزمات العابرة التي سرعان ما تزول لتعود العلاقات إلى سابق عهدها[٢٤]، ولم تنقطع رغم العواصف الكثيرة التي مرّت على منطقة الخليج[٢٥] بل على العكس من ذلك شهدت منحى تصاعديا، خاصة في الفترة الأخيرة، حيث عرفت العلاقة بين الطرفين قفزات نوعية سياسيا وعسكريا واقتصاديا[٢٦].

وتنطلق سلطنة عُمان في سياستها الخارجية من جملة مبادئ يأتي في مقدمتها إقامة علاقات صداقة مع العالم وتعزيز العلاقات الحسنة والمتكافئة، واعتماد سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير واحترام القوانين والمواثيق والأعراف الدولية [٢٧] .

وإذا كانت مثل هذه المبادئ تتّسم بقدر كبير من المثالية، إلا أنه في الحالة العُمانية تجسدت الكثير من هذه المبادئ في "الأدوار الدبلوماسية التي لعبتها في القضايا الإقليمية"، ويرجع محللون عُمانيون الدور الفعال لعُمان في المنطقة إلى مبدأ الحياد الإيجابي الذي تمسكت به حتى في لحظات حرجة جدا مرت بها المنطقة إقليميا وعربيا [٢٨] .

إن الأسباب التي تبرر بها إيران عداءها لدول الخليج لم تختلف عنها سلطنة عُمان، بداية من الموقف من نظام شاه إيران، ولكن بالعلاقات الوطيدة التي جمعته ببعض الدول الخليجية أستطاع النظام الإيراني الثوري تصنيف أعدائه وحلفائه، ورغم علاقة السلطنة بالشاه إلا أن النظام الثوري لم يأخذ ذلك بعين الاعتبار، فنظام السلطان قابوس في عُمان كان حليفا للشاه، ويعود الفضل الكبير لاستمراره إلى الشاه الذي دعمه عسكريا، فقد ساعدت إيران "الشاه" السلطنة العُمانية في السبعينيات على إخماد "ثورة ظفار" اليسارية المدعومة من المعسكر السوفييتي[٢٩].

وتسعى إيران دوماً أن تطرح التعاون والتنسيق الأمني مع دول الخليج كبديل عن ذلك الموجود مع الولايات المتحدة الأمريكية فإنها لم تطالب بالأمر نفسه مع سلطنة عُمان التي تربطها اتفاقيات عسكرية وتعاون أمني بين البلدين، فعسكريا تعد مسقط السباقة إلى التعاون في هذا المجال مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد قدّمت سلطنة عُمان تسهيلات عسكرية للقوات الأمريكية العاملة في منطقة الخليج العربي باستخدام المرافئ والمطارات العُمانية حسب الاتفاقية التي أبرمتها مع الولايات المتحدة عام ١٩٨٠م، كما أن الاتفاقية أتاحت إقامة منشآت في جزيرة مصيره والسبب لاستخدام سلاح الجو الأمريكي فضلاً عن منشآت أخرى لقوات البحرية الأمريكية [٣٠] .

وبالرغم من أن التواجد الأمريكي العسكري في عُمان قد شهد تراجعا في الفترة الأخيرة، إلا أن الولايات المتحدة أبقت على مخازن أسلحة ضخمة وقواعد عسكرية يمكنها استخدامها، وقد استخدمتها بالفعل في تنفيذ بعض الضربات في أفغانستان وباكستان، كما تحتفظ بمحطات مراقبة وقواعد لانطلاق طائرات التجسس، كما وتعتبر عُمان مركزاً للقيادة المشتركة للعمليات الخاصة والسي آي إيه في منطقة الشرق الأوسط [٣١].

كان لزاماً علينا أن لا نقوم بتضخيم العلاقات العُمانية الإيرانية في تأثيرها على مسألة الاندماج الخليجي بل وضعها في واقعيتها السياسية من حيث إعادة فرض موازين القوى بين دول المجلس وإيران، كما أن الاشتغال في فضاء سياسي واضح تشريعيا وقانونيا كفيل بأن يجعل سلطنة عُمان تقترب بشكل كبير من مشروع الاتحاد الكونفيدرالي وليس الفدرالي لكن تبقى هذه الشروط صعبة التحقق، بل مستحيلة في السنوات العشر القادمة على أقل تقدير، ولهذا ستظل دول المجلس غير قادرة على وضع رؤية اتحادية مشتركة، ليس بسبب التعاون العُماني الإيراني، وإنما لاختلال موازين القوى والأهداف الجغرافية السياسية والطموح الاقتصادي والفضاءات الدستورية والفكرية التي تعمل عليها دول المجلس.

المبحث الثاني

العلاقات العُمانية الإيرانية وأثرها على مجلس التعاون الخليجي

(١٩٩١ -٢٠٠٣م)[٣٢]

سأتناول بشيء من التفصيل مواقف بعض الدول أثناء حرب الخليج الثانية التي (تُعرف باسم عاصفة الصحراء) كما أطلقت عليها الولايات المتحدة الأمريكية (أزمة الكويت في شهر آب ١٩٩٠م وحرب الدول المتحالفة ضد العراق "حرب الخليج الثالثة" في ١٧ كانون الثاني ١٩٩١م)

أولاً : موقف عُمان من "الأزمة بين العراق والكويت" آب ١٩٩٠م

في فجر الثاني آب ١٩٩٠م نفذ الرئيس العراقي السابق صدام حسين[٣٣] رده المناسب باختراق جيشه (أكثر من ٢٠ ألف جندي) الحدود مع الكويت من أربعة محاور وفي غضون ساعات استولت هذه القوات على العاصمة الكويت مدعومة بسلاح الطيران العراقي، أثار انقساما حادا في العالم العربي[٣٤] فكان من الطبيعي أن تدعم سلطنة عُمان موقف المجلس، حيث قامت السلطنة بالمشاركة في مؤتمر القمة العربي الطارئ، والذي قد تم عقده حينها في العاصمة المصرية القاهرة في العاشر من آب ١٩٩٠م من أجل بحث تطورات الموقف فيما بين القادة العرب[٣٥]، ومن منطلق مسئوليتها الخاصة كدولة عضو في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ورئيسة لدورته العاشرة أثناء وقوع الأزمة لم تتردد السلطنة في الوقوف إلى جانب الكويت، و ذلك من خلال تأييدها القوي للشرعية الكويتية وتشجب الغزو العراقي للكويت، وأدانت ذلك في بياناً رسمياً بل، وطالبت من العراق بضرورة الانسحاب الفوري والكلي، وغير المشروط من الأراضي الكويتية، وعودة الحكومة الشرعية للكويت وعدم شرعية الغزو العراقي[٣٦].

وفي ٢٥ آب ١٩٩٠م أصدر مجلس الأمن قراره رقم (٦٦٥) بفرض حصار بحري على العراق والسماح للقوات البحرية الدولية باتخاذ "التدابير اللازمة"، وتلاه قراره (٦٧٠) الذي صدر في ٢٥ أيلول ١٩٩٠م بفرض حصار جوي عليه، مخولا الدول الأعضاء في المجلس اتخاذ "جميع التدابير اللازمة لضمان نفاذه وتأثيره" وعلى الرغم من مساهمة سلطنة عُمان في تقديم خدمات ميدانية وبرية للطائرات البريطانية[٣٧] ومشاركة قواتها الموجودة في حفر الباطن ضمن قوات درع الجزيرة لدول مجلس التعاون الخليجي مدعومة بتحالف عربي ودولي، إلا أن صانع القرار

العُماني ركز[٣٨] على الحل السلمي للأزمة وإجراء محادثات بين العراق وأطراف عربية لحل الخلافات الكويتية – العراقية[٣٩] ومد يد الصداقة والتعاون مع الجميع للقيام بدور بناء على الساحة الدولية، وحل المشاكل بطرق سلمية، والتوصل إلى حل سلمي يتفق مع القرارات الدولية ويعيد إلى الكويت سلطتها الشرعية[٤٠]، وعدم اندفاعها وراء دعاوي التصعيد أو القطيعة الكاملة مع العراق، فالسياسة العُمانية "لا تؤمن حسب توجيهات جلالة السلطان قابوس بالقطيعة بين العرب ولا تؤمن بالقطيعة أيضا بين الدول كمبدأ سياسي"[٤١] وأبقت سفارتها مفتوحة في بغداد طوال الأزمة وبعدها كما لم تطلب من العراق سحب سفيرها أو إغلاق سفارتها في مسقط وبقيت سفارتا البلدين في العاصمة بغداد ومسقط قنوات اتصال مفتوحة بين الدولتين[٤٢]، وفي ظل القطيعة التي قامت بين العراق وسائر دول الخليج تبين لنا أن سلطنة عُمان كانت الدولة الوحيدة من دول التحالف العربي المضاد للغزو العراقي للكويت التي قامت بجهود دبلوماسية نشطة في هذا الاتجاه[٤٣] مع تركيز هذه الجهود باتجاه الأردن والجزائر من دول الضد ومصر والسعودية من دول التحالف للاستفادة بصفة خاصة من نفوذ الأخيرة في إقناع بقية دول مجلس التعاون الخليجي بأهمية القيام بمبادرة دبلوماسية[٤٤].

وذلك في ضوء الاتصالات والمشاورات المكثفة التي أجراها السلطان قابوس مع قادة هذه الدول في الفترة الأخيرة السابقة لزيارة وزير الخارجية العراقي لمسقط في ٢١ تشرين الثاني ١٩٩٠م حاملا رسالة من الرئيس العراقي صدام حسين للسلطان قابوس تناولت في شكل خاص موافقة العراق على مبدأ الحوار كوسيلة للتوصل إلى تسوية سلمية للأزمة[٤٥] ولهذا يمكن اعتبار المباحثات العُمانية العراقية على هذا المستوى القاعدة التي استند إليها مجلس التعاون الخليجي في تحديد موقف نهائي من التعامل مع العراق، وما إذا كان سينضم بشكل حاسم إلى دعوة الحسم العسكري التي تقودها واشنطن أم لا عندما تجتمع في مؤتمر القمة الحادي عشر في الدوحة[٤٦] وقد عكس بيان القمة الحادي عشر في كانون الأول ١٩٩٠م مواقف دول المجلس عندما لمس خيار الحل السلمي بشكل حذر وفي إطار عدد من الشروط على عكس بيانات المجلس الوزاري السابقة التي كانت تبدي قدرا كبيرا من الدعوة إلى الحل السلمي،ولكن بعد مساعي السلطنة لوقف اندلاع الحرب وفشل لقاء جنيف الذي جمع بين وزيري خارجية العراق والولايات المتحدة الأمريكية في التاسع من كانون الثاني ١٩٩١م اندلعت حرب تحرير الكويت في ١٧ من الشهر والعام نفسه، ولم يبقى أمام سلطنة عُمان إلا الانضمام للدول المطالبة بإيقافها وذلك على أساس الانسحاب العراقي من الكويت، وفي ٢٦ شباط من العام نفسه انتهت الحرب بهزيمة القوات العراقية، وقد حددت سلطنة

عُمان موقفها من العراق بما يتفق مع ثوابت سياستها الخارجية ونظرتها الإستراتيجية لأمن الخليج وبالتالي شددت على وجوب احترام سيادة العراق وسلامة أراضيه وأن يترك الشعب العراقي لمعالجة مشاكله بنفسه[٤٧]، وفي النهاية ظل الموقف العُماني محكوما بالقرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن بخصوص العراق، والتزامها بموقف مجلس التعاون الخليجي العام بما يتعلق بالأزمة.

ثانياً : موقف إيران من "الأزمة بين العراق والكويت" آب ١٩٩٠م :

لم يفت إيران أن تستغل أزمة الحرب بين العراق والكويت، حيث وجدت أن في هذا الأزمة فرصة لتسوية حساباتها مع طرفي الصراع، فسعت إلى أن تطرح نفسها باعتبارها الطرف الإقليمي الوحيد القادر على حماية أمن دول الخليج، على أمل أن تصبح لها كلمة في أية ترتيبات أمنية تتم بعد انتهاء الأزمة، بل وحاول رافسنجاني[٤٨] تقديم إيران باعتبارها شرطي المنطقة الذي يمكن الاعتماد عليه حين قال مسبقاً: "إن إيران هي البلد الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه للدفاع عن أمن منطقة الخليج وحماية مواردها من النفط"[٤٩].

ولهذا لم تتخذ إيران في البداية موقفا عنيفا معارضا للغزو، فقد أعلنت الحياد، ولكنها حافظت على قدر مُعين من التعاون مع العراق، وعلى الرغم من مصلحة إيران في تقليص القوة الإستراتيجية العراقية، إلا أن هذا لا يخلو من وجود أخطار من مصلحتها هذه مما يؤدي حدوث اختلال حاد في التوازن الإقليمي فيعود بالسلب على القوة الإيرانية ومواجهتها في مرحلة لاحقة، ولعل ما يُفسر تحول إيران من موقفها المحايد إلى موقف حازم لوقف القتال الذي مر عليه حوالي أسبوعين، هو رؤيتها أن ما دُمر من عناصر القوة الإستراتيجية العراقية يُعَد قدر كبير وكافي ليُعيد العراق إلى حجم مقبول سيحقق التوازن في المنطقة فقط ويحول دون اختلالها اختلالا جوهرياً[٥٠].

- **مبادرة الرئيس الإيراني لحل الأزمة بين العراق والكويت : "الموقف الحيادي السلمي لإيران" : -**

أعلن الرئيس الإيراني " رفسنجاني" في ٥ شباط ١٩٩١م مبادرة السلام، وذكر في ٤ شباط أنه مستعد للاجتماع مع الرئيس صدام حسين لإجراء محادثات مباشرة لوقف الحرب في الخليج، وأيضاً أبدى استعداده لإجراء اتصالات مع واشنطن، وأن هذا كله متوقف على موافقة الرئيس صدام حسين على هذه الفكرة[٥١]، وفي ١٠ شباط ١٩٩١م أثناء اجتماع الدبلوماسيين الأجانب قال الرئيس الإيراني "رفسنجاني" إننا نُحَمِل العراق المسؤولية

لأنهم شنوا الحرب على بلد مستقل دون سبب بعينه، وكانوا السبب في تفاقم المشاكل للمنطقة، وأن أهداف الولايات المتحدة الأمريكية أبعد مما تبدأ عليه من إخراج العراق من الكويت، وإلا فباستطاعتها ان تحل هذه الأزمة بالوسائل السلمية، ولكن ما تخفيه هو رغبتها في إحلال الخراب بالعراق واحتلالها، بل من المحتمل ان تكون إيران هي الهدف الثاني لهذه القوات التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، وأثناء تفاقم الحرب، والهجوم البري لقوات التحالف على القوات العراقية، تجلى موقف إيران في قبولها لجوء أعداد من الطائرات الحربية العراقية الهاربة من جحيم قصف قوات التحالف الدولي والسعي إلى إيجاد حل سلمي يتيح مخرجاً للعراق، فأصبحت طهران بذلك مركزاً لحركة دبلوماسية نشطة، وصرحت إيران بأنها لن تُعيد الطائرات العراقية التي هبطت على أراضيها وطالبت برحيل قوات التحالف ورفضت أي إجراء من شأنه أن يؤدي إلى تقسيم العراق[٥٢]، وفي ١٧ شباط ١٩٩١م أعلن المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني أن على الأطراف الأخرى في الحرب العمل على اتخاذ خطوات إيجابية متبادلة لتسوية سلمية وسريعة للحرب، ورحبت العراق بهذا وتم قبول قرار مجلس الأمن رقم (٦٦٠) وفقدت واشنطن وحلفاؤها العذر في مواصلة الهجمات الجوية والصاروخية على العراق، فأصبح لإيران بهذا موقف إيجابي حيادي في تسوية النزاع وحل الصراع القائم بل وأول بلده يزورها مسؤول عراقي بعد نشوب الحرب ويعود حاملاً مقترحات لوقف القتال [٥٣].

ثالثاً: - موقف عُمان وإيران من الغزو الأمريكي على العراق :

- **تداعيات حرب الخليج الثانية على العراق من خلال قواعد الاحتلال والحرب .**

نظرت بعض دول التحالف إلى الغزو الأمريكي على العراق على أنه محاولة أمريكية كيدية ترمي إلى إنشاء قوة عسكرية أوروبية في العراق، حيث أن مجمل تداعيات حرب الخليج الثانية يمكن حصرها في احتلال وتكريس العراق من خلال تفكيكها ومحاكمة رئيسها وأعوانه، والقضاء على الإرهاب والمقاومة العراقية بالتوازي مع أجهزة سلطة صورية في العراق نابعة من سياسات التفكيك والحقد الشخصي والحروب الأهلية التي بدأت تزداد يوما بعد يوم[٥٤].

لذلك لا يمكن فهم رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الغزو العراقي إلا في سياق فهم أعمق لطبيعة السياسة الأمريكية تجاه المنطقة ككل، وكان لها أهداف رئيسية تجاه المنطقة وهي:

١- حماية إسرائيل، ٢- ضمان تواجدها في المنطقة والمحافظة على مصالحها الاقتصادية، والتي تشمل ضمان تدفق النفط لها ولحلفائها وبالأسعار التي تناسب مع الاقتصاد الأمريكي بصفة خاصة، ورغم اختلاف الإدارات والأساليب السياسية الأمريكية من إدارة إلى أخرى إلا أن هذه الأهداف ظلت ثابتة على الدوام طوال ما يقرب من نصف قرن(٥٥).

تم بلورة الأهداف الأمريكية لغزو العراق ابتداء من سنة ١٩٩١م بإظهار العراق على أنه يشكل خطراً على المنطقة، خصوصاً بعد حرب الخليج الثانية وساهمت في إبراز العراق كقوة عسكرية مؤثرة على المستوى الإقليمي، وهذا ما يهدد الدول الأوربية بشكل عام، والولايات المتحدة بشكل خاص وبعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١م تم إظهار العراق على أنه يشكل خطراً على العالم ولذا يجب القضاء على قياداته، واستطاعت الولايات المتحدة من إقناع دول الخليج العربي ومنهم عُمان لإنفاق حوالي ٣٧ مليار دولار مساهمة في المجهود الحربي لقوات التحالف ضد العراق خلال حربي الخليج الثانية والثالثة(٥٦).

ويمكن اعتبار القرار ١٤٤١ عام ٢٠٠٢م النقطة الفاصلة في مصير العراق الذي استندت إليه الإدارة الأمريكية باستخدام القوة ضد العراق، وأن مجلس الأمن رخص لها ذلك بالرغم من أن القرار يؤكد أن التفتيش ونتائجه يفصل فيها مجلس الأمن وحده، وفي آذار ٢٠٠٣م استكملت الولايات المتحدة الأمريكية عملية الحشد العسكري، حيث كان حجم القوات الأمريكية في الخليج قد وصل إلى ما لا يقل عن ٢٨٠ ألف جند أمريكي، و٤٨ الف جندي بريطاني، كما وصل إجمالي القوات الأمريكية وقوات التحالف المحتشدة في المنطقة وبالقرب منها إلى ٣٣٣ ألف، تضم مختلف التشكيلات البرية والبحرية والجوية (٥٧).

- **وانعقدت قمة مجلس التعاون الخليجي يومي ٢١ و٢٢ كانون الأول ٢٠٠٣م واتضح منها: -**

أن الحرب الأمريكية العراقية قد خلقت مناخ من انعدام الثقة وتفشي الحذر والمخاوف تعدى إلى مناطق عربية مجاورة للعراق، ومن حينها ألتفت مجلس الأمن الخليجي إلى هذا الأمر وعملت الدول على مناقشة الأمر وتحليله (٥٨).

وانتقلت دول الخليج إلى مرحلة أخرى تتسم بزيادة الإنفاق على المعدات والأسلحة من الخارج، قد كلفتها آلاف المليارات من الدولارات نظراً للهوس الذي لحق تلك الدول بضرورة الحفاظ على الأمن خاصة بعد حرب

الخليج الثالثة، فاختلال الجيوش والخطط الإستراتيجية وزيادة حالة الفوضى والهمجية في العديد من الدول وخاصة العراق، أوجب الحصول على كل تلك الأسلحة في مقابل ضمان الأمان الكافي للشعوب والحكومات الخليجية، لتتمكن من إرجاع كفة ميزان القوة إلى دول الخليج بعد الانتهاكات التي تعرضت إليها ولكن كل هذا قد أنهك من ميزانية الدول الخليجية وأضعف من اقتصادها بشكل ملحوظ،ولقد أدى الغزو الأمريكي للعراق إلى تغيير المعادلة الأمنية حيث يميل ميزان القوى لمصلحة إيران مقابلة بدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بعد تدمير قدرات العراق العسكرية والاقتصادية في الحرب[٥٩]، والآن تجد البلدان الخليجية العربية الستة نفسها من دون نظام للأمن يُعتد به في حال أي تراجع محتمل في الالتزامات الأمريكية بهذا الأمن، وغياب «الموازن الإقليمي» القادر على مواجهة ما هو قائم وما هو مستجد من التحديات والتهديدات [٦٠].

وازدادت التحديات والتهديدات التي تؤثر على مجلس التعاون الخليجي واهتمامه بمسألة الأمن في دول الخليج، وهذا كله بالطبع أدى إلى تعثر الاستقرار السياسي والإداري داخل بلاد الخليج العربي خوفاً من أن تتأثر بهذا الإرهاب وتزعزع الثقة الذي أصاب الدول العربية المحيطة، ونتيجة لهذا التغيير في نظرة الدول للأمن واتجاهاتها للحفاظ عليه، أختلف بالتالي تعريف الأمن عند مجلس الأمن الخليجي، لاسيما أنه بالرغم من اتفاق الدول الخليجية على أن الأمن يعد من أهم أولوياتها في المرحلة الحالية التي تمر بها الدول العربية ألا أنها مازالت مختلفة في طرق التعامل مع الحفاظ على المنطقة وكيفية المواجهة بطريقة صحيحة تتناسب مع الأوضاع والتحديات الحالية، فيعمل المجلس بطريقة ما على إيجاد حلول وآليات موحدة تزيد من قوة دول الخليج أثناء تعاملها مع مشكلات الأمن المختلفة، وفي المادة السابعة من الاتفاقية الأمنية الخليجية في ظل محاولة الحد من خلاف الدول حول مسألة الأمن نص على ضرورة «مشاورة وزارات الداخلية وأجهزة الأمن المماثلة في الدول الأطراف مسبقاً، ويتعاون ممثلوها لتوثيق وتوحيد مواقفهم تجاه المواضيع المطروحة على جداول أعمال المؤتمرات والاجتماعات الإقليمية والدولية» لذا، فإنَّ الاجتهادات في تعريف الأمن القومي لبلدان الخليج أدى لزاما إلى تباين التحركات في السياسات الخارجية، وقدّأدت الاتفاقية الأمنية الخليجية دور الأصفاد الناعمة التي تؤثر في هامش المناورة الإستراتيجية للبلدان الخليجية في ما يتعلق بتفسير الأخطار والتعامل معها [٦١].

وبوجود الاختلافات بين سياسات الدول في مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بالقضايا الدولية وقضايا الدول المجاورة، وترقب الدول وحذرها مما يسمى بالخطر الإيراني الذي يشهد اتساعاً كبيراً تلك الآونة، يحتم على

الدول الخليجية أن تتحد في مواجه هذا الخطر الداهم عن طريق التماسك في ظل انعدام الحاجة إلى تلك الاختلافات التي تباعد بين الدول والتي تبعدها عن هدفها في التوصل إلى هدفها في حفظ السلام وتحقيق الأمن القومي في المنطقة العربية والخليجية، فلا حاجة إلى استمرار الفشل الذي يلحق بالدول العربية في مناقشة القضايا المختلفة على الصعيد الداخلي والخارجي.

أما دور السياسة الداخلية في توجيه السياسة الخارجية لسلطنة عُمان فيبرز من خلال: -

١- **دور عُمان المؤثر على المستوى الخليجي:** أدركت سلطنة عُمان طبيعة الوضع في الخليج وتقاطع المصالح فيه إقليميا ودولياً، حيث سعت منذ وقت مبكر إلى التوصل لصيغة تحفظ الأمن والاستقرار في الخليج العربي وتبتعد عن الاستقطاب الجاد بين الأطراف المعنية، أما على مستوى العلاقات الثنائية فقد قدمت أنموذجاً يحتذى به في علاقتها مع الدول الشقيقة أعضاء المجلس، من خلال التوصل إلى استخدام البطاقة الشخصية في تنقل المواطنين بين السلطنة وكلٍ من دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر، وانضمت إليها لاحقاً السعودية والبحرين عبر كل المنافذ الحدودية، وشاركت السلطنة بنشاط في اجتماعات اللجنة الرباعية التي شكلتها قمة الدولة لتنقية الأجواء بين البحرين وقطر[٦٢].

٢- **دور عُمان المؤثر على المستوى العربي**: لعبت سلطنة عمان دوراً نشطاً على المستوى العربي بحكم علاقتها الوثيقة والحميدة مع مختلف الدول العربية، سواء كان في تهدئة الأوضاع أو دعم أو تشجيع الحوار الهادف بين الأطراف المختلفة لتجاوز الخلافات [٦٣]، وتمتعها بعلاقات دولية مميزة ودبلوماسية متزنة مع كافة الدول العربية،كما أنها لجئت لسياسة تتميز إجراء الحوارات السليمة المتزنة، حيث تقف دائماً بتعقل أمام المنازعات والأزمات التي تُشَن بين الدول، فتكون من الدول المقبولة لدي جميع الأطراف للقيام بالوساطة لحل هذه المنازعات، كما حدث في النزاع الذي دار بين العراق والكويت عام ١٩٩٠م حول ترسيم الحدود بين البلدين، لذا تميزت السياسة العُمانية بأنها تتعامل بعقلانية أكثر مع مجريات الأمور بعيد عن العواطف، وهذا بالتأكيد لا يتفق مع ما تسعي إلية بعض دول الخليج لاسيما عملت السلطنة العُمانية على البعد عن الاستفزازات التي تتعرض إليها من بعض الدول حتى تخوض حروب بالوكالة لا ترغب بها غيرها[٦٤].

وظهر دور السلطنة أكثر في جهود تحقيق الاستقرار في العراق، حيث حرصت على العمل بكل الوسائل من أجل رفع الحصار والتخفيف من معاناة الشعب العراقي من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء عام ١٩٩٧م الذي أسهم في إصداره مجلس الأمن الدولي في منتصف التسعينات من القرن الماضي، وكذلك أكدت على حقوق العراق القانونية، وتوفير كل عناصر الاستقرار للشعب العراقي، كما أعربت عن دعمها للحكومة العراقية والى تطلعها لتطوير العلاقات في ما من شأنه أن يخدم المصالح المشتركة ويعود بالاستقرار والرفاهية للشعب العراقي.

- **تقارب العلاقة بين عُمان وإيران في ظل النزاع بين السعودية وأثر ذلك في الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي :**

تُرجع بعض القراءات العلاقات الإيجابية بين السلطنة العُمانية وإيران إلى سياسة قابوس التي تجنّبت الصدام مع إيران، حيث تفسر هذا الاستثناء بالطبيعة الهادئة للسياسة العُمانية ومبدأ الانفتاح على الجميع التي لعبت دوراً هاماً في وصولها إلى هذه الدرجة من التعاون والارتباط، وأثر هذه السياسة في الأمن القومي لدول مجلس التعاون، وبالأخص بعد أحداث حروب الخليج، والتحولات السياسية المتوالية والتي لها أثر كبير في تصورات الحكم في الخليج[٦٥] ، التي اعتبرت مصدراً يهدد الاستقرار في دول مجلس التعاون الخليجي، والدعوة إلى الاندماج المشترك بقيادة السعودية بحجة مواجهة الأخطار التي تهدد المنطقة، لكن رفض السلطنة العُمانية لهذا الاندماج جاءَ مُعرقلاً للتصورات التي قد وضعها الملك عبدالله بن عبدالعزيز[٦٦] حينذاك، وبدأت التفسيرات والتأويل تُلقي على السلطنة في أنها تتواطأ مع "إيران" التي تُعَد أول عدو في المنطقة والتي تعد سبب في بلبله وحدوث الصراعات، بالرغم من تأكيد عُمان بأنها لن تقف أمام إقامة الإتحاد [٦٧].

ويتضح دور حكومة سلطنة عمان[٦٨] خلال السنوات الأخيرة من خلال دورها في حفظ التوازن في منطقة الخليج، وإتاحة قناة للحوار بين دول الخليج العربية وأيضاً جارتها "ايران" وأيضاً دورها في استمرار الحوار المباشر وغير المباشر بين مصر وإيران خلال فترة انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين منذ عام ١٩٧٩م وحتى عادت هذه العلاقات في آذار ١٩٩١م، وأسهمت بنجاح في السعي لإطلاق سراح البحارة والصيادين المصريين الذين كانت إيران احتجزتهم خلال سنوات الحرب العراقية الإيرانية، واستطاعت عُمان بفضل مجموعة العلاقات الدبلوماسية التي أقامتها مع الدول الكبرى أن تحتفظ لنفسها بمساحة للحركة وتعد أمن المنطقة هو مسؤولية

شعوبها جميعاً، كما أوضح السلطان قابوس في حديثه في قطر: " أن الهدف الأول هو التشاور وتبادل الرأي حول تحقيق التعاون مع الأخوة والجيران في جميع الأمور التي تهمنا جميعا، ونحن جميعاً نهتم باستقرار الأمن في المنطقة سياسة عامة ولا ريب إننا إذا حققنا الأمن في المنطقة وتعاونا جميعا في هذا السبيل فإننا نكون بذلك قد أمنا أنفسنا ضد أي خطر خارجي، وفي الاتحاد قوة، واذا تم تحقيقه فإنه سيكون الردع الواقي للمنطقة [٦٩].

لذلك كان موقف الدولة العُمانية في دخولها هذا الصراع يعد مخاطرة بأمنها الداخلي وتخلى عن مبادئ إستراتيجية قد اتبعتها منذ زمن بعيد، ولا تري السياسة العُمانية دافع أو غاية من التدخل في شئون الدول الأخرى خاصة عند وجود خسائر ونتائج فادحة قد تلحق بها، ولا تلاحظ أهمية المصلحة المشتركة التي تدعيها دول الخليج دائماً وتجعلها مبرراً للتدخل في شؤون الدول المحيطة في هذه الأحداث[٧٠].

ويتضح مما سبق، أن السياسة العمانية اتسمت بالاعتدال في حل الصراعات ومنها ازمة العراق والكويت، إلا أنها لم تقطع علاقاتها بالدول المعادية، فهي لم تقطع علاقتها مع الرئيس صدام حسن، كما زار طارق عزيز[٧١] وزير الخارجية وقت اندلاع الحرب بزيارة إلى عُمان في تشرين الثاني من ذلك العام، وعلى الرغم من أن إيران تُعرف بزعزعة أمن واستقرار الدول، إلا أنها لم تشكّل خطرًا على استقرار عُمان الداخلي، وتشكل سلطنة عُمان الاستثناء في طريقة تعامل إيران مع دول المنطقة، ولم تحاول تقييد وحدتها الوطنية بأي شكل من الأشكال، وحتى المشكلات الحدودية التي تعتبر من أعقد الأزمات في العلاقات الدولية بشكل عام تحرص إيران على حلّ تلك المشكلات ذاتها مع السلطنة العُمانية بالطرق السلمية، في الوقت الذي تثير فيه إيران المشكلات الحدودية مع الدول الخليجية الإمارات والكويت.

الخاتـمة

من خلال ما سبق يتضح أن نشأة مجلس التعاون لدول الخليج جاء لضرورة ملحة تقتضي أن يكون هناك تفاعل وترابط وتوافق بين جميع الدول الأعضاء والدول المجاورة، خصوصاً بعد الأزمات التي مرت بها بعض الدول كالثورة الإيرانية، والحرب الإيرانية العراقية، والحرب العراقية الكويتية، والغزو الأمريكي للعراق، فقد فرضت هذه التحديات والصراعات الداخلية والإقليمية والدولية على دول الخليج العربي ضرورة السعي لبناء كيان إتحادي قوي لا مماطلة فيه، ومما لا شك فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أظهرت الأهمية الكبرى لمنطقة الخليج، لذلك فإن احتلال العراق للكويت يُعد أول تهديد للمصالح الأمريكية في منطقة الخليج، فقد رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن قيام دولة في العراق سيؤدي إلى ارتفاع سعر النفط عالمياً حيث أن منطقة الخليج العربي بها مخزون نفطي ضخم والسعي إلى السيطرة عليه سيهدد الاقتصاد الغربي، بالإضافة إلى أن العديد من الدول العربية تخشى أيضاً من سيطرة العراق بزعامة الرئيس صدام حسين على دولة الكويت حتى لا تكون باقي دول الخليج في مرمى مدفعيته وتكون كل الثروات بيد الرئيس صدام حسين، وبذلك تكون للعراق قوة هائلة مستندة على القوة الاقتصادية والعسكرية،وخلال هذه الأزمات أتضح دور كلٍ من عُمان بداية من اندلاع حرب الخليج الأولى بين إيران والعراق عام ١٩٨٠م والتي استمرت ثماني سنوات والتزامها الحياد، رغم ما مرت بها هذه الأزمة من صراعات واشتباكات على الحدود بين الدولتين أدت إلى وقوع نصف مليون قتيل إيراني وعراقي، فمع حفاظ السلطنة العُمانية على صمتها إلا أنها سعت إلى تقوية وتحفيز العلاقات الاقتصادية بين الدولتين بحنكه وذكاء، واستمرت على سياستها هذه حتى أثناء حرب الخليج الثانية " غزو العراق للكويت" عام ١٩٩١م رغم مشاركتها في التحالف الدولي، وإتحادها مع موقف دول التعاون الخليجي ضد العراق، لاسيما أنها تركت طريقاً مفتوحاً مع العراق وحاولت التدخل السلمي واقتراح حلول سلمية لتهدئة الموقف وحث العراق على الانسحاب الكلي من الكويت، وقد إتسم الموقف الإيراني بالارتباك اثناء الأيام الأولى من الغزو العراقي للكويت، حيث فوجئت إيران بهذا الغزو الذي لم يكن معلن عنه من قبل، رغم رغبتها في تصفية حساباتها او التشفي من العراق بعد الحرب التي دامت بينهم لمدة ٨ سنوات، ولكن الحكومة الإيرانية تعلم أن الغزو العراقي للكويت له أثاره على المنطقة عموماً وإيران خصوصاً، فبعد أسبوعين من الغزو عقد مجلس الأمن القومي الإيراني اجتماعاً عاجلاً

وأصدرت بياناً يدين فيه الغزو العراقي ودعا إلى الانسحاب الفوري غير المشروط، وتسوية الخلافات بالطرق السلمية، إلا أن العراق رفض، وتوالت المبادرات الفردية والثنائية، وفي هذه الأجواء حاول العراق تأمين موقف إيران الحيادي فأعلنت عن مبادرة لإيران فقامت بمبادرة إيجابية وافقت واعترفت فيها على :

١. إعادة كل الأراضي الإيرانية التي قد احتلها العراق إثناء حربه معها .

٢. الاعتراف باتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥م حول شط العرب والتي كانت سبب الحرب بينهم .

٣. عودة الأسرى الإيرانيين إلى بلادهم .

٤. الإعلان عن مسؤولية العراق في الحرب لمدة ٨ سنوات والاستعداد لدفع تعويضات .

وحتى في حرب الخليج الثالثة "الغزو الأمريكي للعراق" أدانت إيران الحرب ودعت إلى عدم حدوثها وذلك بسبب المخاوف من سيطرةٌ أمريكية جديدة قرب حدودها، والسيطرة بالتالي على منابع النفط وتصديرها، ناهيك عن ان إيران أدركت تماماً مخاطر مثل هذه الحروب وما يمكن أن تسببه من كوارث إنسانية قد تدفع الكثير من العراقيين إلى الهروب داخل إيران وأيضاً الفوضى التي قد تعم واحتمالية تقسيم العراق، وأعلنت إيران عن موقفها الرافض للحرب وأنها لن تسمح بأي انتهاك لمجالها الجوي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في حال شن الحرب على العراق، ورغم كل التصريحات الرافضة للحرب، كانت إيران تتخذ خطوات حذرة وهامة لمواجهة هذه الحرب، خاصة بعدما كونت الولايات المتحدة الأمريكية فكرة عن إيران بأنها الدولة العنيدة الحادة بعد العراق، والتي تُدَعِم الإرهاب في العالم أجمع .

ويمكن من خلال ما سبق الخروج بعدة استنتاجات :

١- كون مجلس التعاون لدول الخليج العربي منذ نشأته عام ١٩٨١م وحتى الوقت الحاضر إتحاد قوي لتأكيد التعاون والترابط المشترك بين جميع دول الخليج والدول المجاورة وتحقيق العديد من الإنجازات في عدة مجالات سياسياً واقتصاديا وعسكرياً .

٢- يشكل عامل التقارب السياسي والديني واللغوي والجغرافي بين دول الخليج أحد العوامل الأساسية في تقوية الإتحاد والتجانس والترابط الوثيق بين الدول .

٣- تتمتع دول مجلس التعاون بموقعها الإستراتيجي وموادها الاقتصادية الهائلة المتمثلة في النفط والتي تؤهلها لتحقيق مقومات القوة والتقدم والوقوف في وجه الطامعين .

٤- رسم السلطان قابوس سياسة عُمان الخارجية على أسس ومبادئ متجذرة وراسخة تقوم على التعايش السلمي بين الشعوب وحسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الآخرين الداخلية، وإيجاد علاقات طيبة مع مختلف دول العالم .

٥- إلتزمت السلطنة العُمانية بمبادئ وأهداف المجلس من حيث العمل على تحقيق الأمن والاستقرار للمنطقة وتحقيق الرخاء والرفاهية، وحل المشكلات والنزاعات بين الدول .

٦- إن الغزو الأمريكي للعراق لم يكن لأهداف سياسية أو عسكرية، بل كان لأهداف مقصوده ومعلومة من ضمنها النفط .

اتخاذ إيران مبدأ الحياد في الحرب الخليجية الثانية والثالثة رغم أنها كانت أكثر إيجابية نحو الغزو الأمريكي للعراق، ذلك لأنها تعلم أن هدف أمريكا إحداث تغيرات في النظام العراقي والإيراني أيضاً، فلذلك كانت تتخذ موقفاً متردد أحياناً أو بقاء النظام العراقي محاصراً أحياناً أخرى .

الهوامش

(١) مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الدورة التاسعة عشرة للمجلس الأعلى، ١٩٩٨م ، إصدار وزارة الإعلام والثقافة بدولة الإمارات العربية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ص٩.

(٢) الطريق إلى المستقبل، التعاون والوحدة في الخليج، إصدار وزارة الإعلام بسلطنة عمان بمناسبة انعقاد الدورة السادسة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في مسقط، سلطنة عمان، ١٩٨٥م، ص١٥.

(٣) المصدر نفسه، ص١٥.

(٤) بسمة العامري ، أمن دول مجلس التعاون الخليجي التحديات والإكراهات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد السادس، المغرب ، ٢٠١١م ، ص ٢.

(٥) إبراهيم غرايبة، أمن الخليج، جريدة الغد الأردنية، عدد٣ ، ١٥/ ٦/ ٢٠١٥م .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٤٥.

(٧) محمد حمد القطاطشة، عمر حمدان الحضرمي، الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العُمانية، مجلة المنارة الأردنية، مجلد ١٣، ع ٤، ٢٠٠٧م. انظر : أحمد ثابت : الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العُمانية. أعمال المؤتمر العلمي الرابع في علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين ايار ٢٠٠٥م"، منشورات جامعة آل البيت، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.الملتقى العلمي الرابع :عُقد في أيار ٢٠٠٥م وبمشاركة (٣٤) باحثاً تحت عنوان: "علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين" بهدف رصد جوانب العلاقات المتميزة التي تربط عُمان بمحيطها الإقليمي والدولي على كافة الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تترجم ثوابت السياسية الخارجية العُمانية في عهد جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم .

(٨) أحمد الريامي،"الوعي السياسي بتاريخ العلاقات الخارجية لسلطنة عُمان في القرن العشرين لدي طلبة التعليم العالي في السلطنة- دراسة تطبيقية"، أعمال المؤتمر العلمي الرابع، علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين، منشورات جامعة آل البيت، جامعة آل البيت، المفرق،الأردن، ٢٠٠٧م، ص٩٤.

(٩) يوسف السالم، قابوس بن سعيد وطنيا وعربيا وعالميا، مكتبة الشباب، عمان، الأردن ، ١٩٩٤م ص٣٦٩.

(١٠) احمد الإسماعيلي، العلاقات العُمانية الإيرانية وتأثيرها في الاندماج الخليجي،العلاقات العمانية الإيرانية وأثرها في الاندماج الخليجي، ورقة قدمت إلى : مؤتمر مجلس التعاون الخليجي، السياسة والاقتصاد في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، المركز العربي للأبحاث ،٢٠١٤م ، ص٧.

(١١) يوسف السالم، المصدر السابق، ص٣٦٩.

(١٢) إبراهيم نور، السياسة الخارجية العُمانية من العزلة إلى دبلوماسية الوساطة، مجلة الأهرام المصري، ١/ ١٠/ ١٩٩١م، الأهرام الرقمي– السياسية الدولية .

(١٣) احمد الإسماعيلي، المصدر السابق، ص ٩.

(١٤) السلطان قابوس، هو قابوس بن سعيد بن تيمور بن فيصل بن تركي ال بو سعيدي ولد ١٩٤٠م وهو سلطان سلطنة عمان وهو

السلطان التاسع للأسرة أل بوسعيد، انظر: فاروق عمر فوزي، تاريخ سلطنة عمان، دار الشروق ، عمان ،٢٠٠٧م، ص٥٤.

(١٥) محمد محمد:عُمان وإيران بعد زيارة جلالة السلطان، صحيفة الوسط (المنامة)، ١٠/ ٨/ ٢٠٠٩م،

(١٦) الوهابية، هي حركة إسلامية قامت في نجد وسط شبه الجزيرة العربية وسميت الوهابية نسبة إلى مؤسسها (محمد بن عبد الوهاب) ، للمزيد انظر: ابن بشر ،عنوان المجد في تاريخ نجد ، دار الملك عبدالعزيز ، ١٩٨٢م ، ٤٥ص .

(١٧) الحركات اليسارية، هو تيار فكري وسياسي هدفه تغيير المجتمع ، للمزيد انظر: أحمد خضر ، اليسار عدو خطر ، قراءة في وثيقة أمريكية ، ٢٠١٣م .

(١٨) بسمة مبارك سعيد، قراءة في رؤية عمان لقضيتي التقارب مع إيران والاتحاد الخليجي، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤م.
related:studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/2014189038704848.html
وانظر ايضا، عبدالله بن محمد الغيلانى، عمان وعاصفة الحزم، الجذور التاريخية والدلالات الاستراتيجية
http // www..alfalq. com

(١٩) أحمد الإسماعيلي، المصدر السابق، ص١٥.

(٢٠) الشيوعية ، هي نظرية إجتماعية وحركة سياسية ترمي إلى السيطرة على المجتمع ومقدّراتة لصالح أفراد المجتمع بالتساوي ولا يمتاز فرد عن آخر بالمزايا التي تعود على المجتمع. وتعتبر الشيوعية (الماركسية) تيار تاريخي من التيارات المعاصرة. الأب الروحي للنظرية الشيوعية هو كارل ماركس ومن أهم من توغل في النظرية الشيوعية وأسهم في الكتابات والتطبيق فيها هو فلاديمير لينين، انظر: عبدالقادر شيبة الحمد، أضواء على المذاهب الهدامة الماسونية- الشيوعية- الاشتراكية- القومية، الرياض، مكتبة الفهد الوطنية، ٢٠١٢م، ط ١، ص ٢٩. وأيضا، محمد إبراهيم الحمد ، الشيوعية، الرياض، دار ابن خزيمة ، ٢٠٠٢م ، ص٩٤.

(٢١) أحمد الإسماعيلي، المصدر السابق، ص ٥.

(٢٢)أحمد الإسماعيلي، المصدر السابق، ص ٥.

(٢٣) سعيد الغيلاني، المصدر السابق ، ص ١٢٣.

(٢٤) تسببت حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١م) في توتر العلاقات بين مسقط وطهران بعد قيام الأخيرة بالتعرض لناقلات النفط التي تعبر مضيق هرمز، وكذلك نشرها للصواريخ المضادة للسفن بالقرب منه؛ مما حدا بعُمان إلى تكثيف تواجدها العسكري في مسندم، المطلة على مضيق هرمز، والتي تبعد مسافة لا تتجاوز الستين كيلومترًا عن الحدود الإيرانية، لكن الطرفين تجاوزا التوتر الطارئ، وعادت العلاقات إلى طابعها التعاوني، ينظر بسمة مبارك سعيد، المصدر نفسه، ص ٤.

(٢٥) محمد سيف الرحبي، عمان وإيران تسابقان الوقت لتعزيز علاقاتهما الاقتصادية، جريدة الحياة، ٢٠١٥م ، على الرابط : http://cutt.us/elAK9

(٢٦) مريم يوسف البلوشي، أثر العلاقات العُمانية الإيرانية في أمن دول مجلس التعاون الخليجي بعد الربيع العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٤٥، ٢٠١٦م ، ص ٥٧.

(٢٧) أحمد الإسماعيلي، المصدر السابق ، ص ١٠.

(٢٨) مريم يوسف البلوشي، المصدر السابق، ص ٥٦.

(٢٩) بسام صلاح، الدبلوماسية الهادئة ، عمان وإدارة العلاقات في إقليم مضطرب ،القاهرة ، المركز العربي للبحوث والدراسات ،

٢٠٠٢م ، ص ٥٥.

(٣٠) بدر الراشد، عُمان دبلوماسية الأبواب المغلقة في هواية الوساطات، العربي الجديد، ٢٠١٥م ، على الرابط: http://cutt.us/UT5gx

(٣١) واثق محمد السعدون ، "التوجهات المعاصرة للسياسة الخارجية العمانية". جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية،٢٠١٢م على الموقع الالكتروني =http://regionalstudiescenter.uomosul.edu.iq/news_details.php?detai

(٣٢) احمد الإسماعيلي، المصدر السابق، ص٦.

(٣٣) صدام حسين (١٩٣٧-٢٠٠٦م) هو رئيس جمهورية العراق الرابع (١٩٧٩-٢٠٠٣م) ، للمزيد انظر: محمود عبده ، صدام حسين رحلة النهاية أم الخلود ، ص٧.

(٣٤) حسن نافعة، تطور الموقف العربي والدولي تجاه العراق، محاضرات الدورة التاسعة عشرة، المعهد الدبلوماسي العماني، وزارة الخارجية، سلطنة عمان، ١٩٩٨م، ص٦٠.

(٣٥) حديث وزير الإعلام العماني للصحافة، صحيفة الوطن العُمانية، ١٩٩٠م.

(٣٦) وزارة الإعلام العُمانية، مواقف سلطنة من الغزو العراقي للكويت، المصدر السابق، ص ٤-٥.

(٣٧) سعيد مجيد دحدوح، النظام السياسي في سلطنة عمان، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٩م، ص ٣١١.

(٣٨) سعد أبودية، السياسة الخارجية العُمانية في عهد جلالة السلطان قابوس، ١٩٧٠-١٩٩٨م، دراسة في عقائد صانع القرار العماني، عمان ، دار البشير،١٩٩٨م، ط١، ص٨٠.

(٣٩) صحيفة أخبار الأسبوع الأردنية، ١٩٩٠م.

(٤٠) أحمد سالم أحمد الشنفري، سياسة عمان في عهد السلطان قابوس، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، القاهرة، جامعة القاهرة، ١٩٩٥م، ص١٩٥.

(٤١) المصدر السابق، ص٢٠٤.

(٤٢) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠، القاهرة – المركز ١٩٩١م، ص٢٨٦.

(٤٣) الحديث الصحافي لوزير الإعلام العماني المنشور في صحيفة الخليج الإماراتية مؤتمر وزراء الاعلام العرب ، القاهرة ، ١٩٩١م.

(٤٤) علي أكبر هاشمي رفسنجاني، قائد ديني وسياسي، ورئيس جمهورية إيران في الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٧م، ولد في رفسنجان بمقاطعة كرمان، وتعلم في مدرسة دينية محلية، ثم أكمل تعليمه في معهد قم الديني، وتتلمذ على يد روح الله الخميني. تخرج في نهاية الخمسينيات برتبة "حجة الإسلام" وهو مستوى أقل من "آية الله" بدرجة واحدة، وسار على خطى أستاذه في معارضة محمد رضا شاه بهلوي، واعتقل رفسنجاني أكثر من مرة لتوليه إدارة القوى المؤيدة للخميني في إيران، وقضى حوالي ثلاث سنوات في السجن ١٩٧٥-١٩٧٧م بسبب نشاطه السياسي، للمزيد ينظر، الموقع الالكتروني:
http:// www.aljazeera.net

(٤٥) المصدر نفسه، ص٧٩.

(٤٦) أشرف محمد كشك، دول الخليج وإيران ، قضايا الصراع واستراتيجيات المواجهة ، مجلة الدراسات الايرانية ، العدد الأول، ٢٠١٦ م ، ص١٣ .

(٤٧) فؤاد مطر وآخرون، موسوعة حرب الخليج، اليوميات، الوثائق، الحقائق، بيروت، المؤسسة العربية لدراسات والنشر، ١٩٩٤م، ط١ ،ج٢ ، ص ٦٨.

(٤٨) جمهورية مصر العربية، وزارة الإعلام، موقف مصر من أزمة الخليج، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، ط٢، ١٩٩٢م ، ص ٨٢ .

(٤٩) أفراح ناثر جاسم ، موقف إيران من حربي الخليج الثانية والثالثة" مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠١٣م ، ص ٥٣.

(٥٠) عبدالكريم باسماعيل، الابعاد الاستراتيجية لتدخل الولايات المتحدة الامريكية فى العراق ١٩٩٠-٢٠٠٨م، رسالة ماجستير فى العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الاستراتيجية المستقبليات ، الجزائر ، جامعة دالي إبراهيم ،٢٠١٠م ، ص١٦٢ .

(٥١) نهلة محجوب أحمد، حرب الخليج الثانية والعلاقات العراقية الأمريكية. بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، شعبة العلوم السياسية، جامعة الخرطوم،٢٠٠٣م ، ص ١٥ .

(٥٢) حنان خميس،الأمن القومي العربي، صحفية دنيا الوطن المصرية، ٢٠٠٥م،عدد ١١٦٧ ، ص٢٨.

(٥٣) محمد فجالي، حرب الخليج الثانية بين أحكام القانون الدولي وتداعيات النظام الدولي الجديد، رسالة

(٥٤) دكتوراه في القانون الدولي العام والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر ،١٩٩٨م ، ص٤٥.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(٥٦) فيصل القحطاني، استراتيجيات الإصلاح والتطوير الاداري ودورها في تعزيز الأمن الوطني، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض ، ٢٠٠٦م، ص٤٠ .

(٥٧) اسلام محمد المغير، "الحرب العراقية الإيرانية "١٩٨٠-١٩٨٨م" رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية بغزة ،٢٠١٦م، ص ٢٥.

(٥٨) صلاح عبد اللطيف، السياسة الخارجية العُمانية، عُمان بين الخليجيين وإيران، موقع مصر العربية، ٢٠١٥، على الرابط:http://cutt.us/VReii

(٥٩) الريامي، المصدر السابق، ص ٢٨٢.

(٦٠) أحمد ثابت ، المصدر السابق ، ص ٢٣١.

(٦١) الغيلاني، المصدر السابق، ص ٥٦.

(٦٢) عبدالله بن عبد العزيز،الملك السادس للمملكة العربية السعودية ويلقب بخادم الحرمين الشريفين وهو ذات اللقب الذي اتخذه الملك فهد قبله، هو الابن الثاني عشر من أبناء الملك عبد العزيز الذكور، وأمه هي فَهْده بنت العاصي بن كليب بن شريم العبدي الشمري ولد في عام ١٩٢٤م بمدينة الرياض، في عام ١٩٩٥م استلم إدارة شؤون الدولة وأصبح الملك الفعلي بعد إصابة الملك فهد بجلطات ومتاعب صحية عدة، وبعد وفاة الملك فهد في ٢٠٠٥م تولى الحكم، وبالإضافة لكونه ملكا للدولة فقد كان

يشغل منصب رئيس مجلس الوزراء تبعا لأحكام نظام الحكم في المملكة القاضية بأن يكون الملك رئيسًا للوزراء، كان يعتبر من أثرى أثرياء العالم . موقع المقاتل العربي:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Atrikia51/AfterAziz/sec05.doc_cvt.htm

(٦٣) حمود عبد الله بن حمود الوهيبي، أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان ١٩٧٠-٢٠١١م ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان – الاردن، ٢٠١٢م ، ص ١٢٣ .

(٦٤) المصدر نفسه، ص ١٢٦-١٢٧.

(٦٥) حديث للسلطان قابوس، المصدر المصرية، القاهرة ، ١٩٧٣م ، ص٢٩ .

(٦٦) بسمة مبارك سعيد، المصدر السابق ، ص ٤٨ .

(٦٧) طارق عزيز ميخائيل يوحنا ولادته ٢٨ نيسان ١٩٣٦ – ٥ حزيران ٢٠١٥م (سياسي عراقي ينتمي لحزب البعث العربي الاشتراكي، شغل منصب وزير الخارجية (١٩٨٣-١٩٩١م) ونائب رئيس مجلس الوزراء (في فترتين) وقد كان مستشاراً ومقرب جداً للرئيس العراقي الراحل صدام حسين لعقود، كان احد القيادين في حزب البعث العربي الاشتراكي، لعب طارق عزيز في أغلب الأوقات دور ممثل رئيس الحكومة الفعلية ممثلاً صدام حسين والحكومة العراقية في الاجتماعات والقمم الدبلوماسية العالمية والعربية. في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٢م، سمى طارق عزيز تفتيش الأسلحة بـ "بدعة" وقال أن الحرب "لا محالة منها". وقال إن ما أرادته الولايات المتحدة لم يكن "تغيير نظام" في العراق ولكن "تغيير المنطقة". وأيضاً ادعى أن أسباب الحرب على العراق هي : النفط وموقفها من إسرائيل.

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B7%D8%A7%D8%B1%D9%82_%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2